

تركيا تزايد في انتهاكها للحرية الدينية

ونقلت منظمة حقوق الإنسان المسيحية الدولية عن كلير إيفانز، المديرة الإقليمية للشرق الأوسط، قولها "لقد لاحظنا تزايد انتهاكات الحرية الدينية في تركيا على مدار سنوات.. وإن التصعيد السريع لهذه الانتهاكات خلال الأسابيع العديدة الماضية مقلق للغاية، وهي تسير بالتوازي مع تصعيد مماثل في البلدان التي يوجد فيها لتركيا وجود عسكري".

تركيا متهمه بتدمير الكنائس والمواقع الدينية الأخرى، وإساءة معاملة أسرى الحرب، والتعاون مع متطرفين إسلاميين

واتهمت المنظمة مؤخرا تركيا واذربيجان بتدمير الكنائس والمواقع الدينية الأخرى، وإساءة معاملة أسرى الحرب، والتعاون مع متطرفين إسلاميين معروفين كمقاتلين مرتزقة، بمن فيهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، للمساعدة في استعادة السيطرة على منطقة ناغورني قره باغ المتنازع عليها في المعارك الأخيرة من القتال مع أرمينيا، الدولة المسيحية.

و كانت المنظمة قد كشفت في أغسطس الماضي، أن فصل فيلق الشام، الذي يُعتبر من أقوى الفصائل السورية المسلحة التابعة لتركيا وأكثرها تشدداً، يقوم باعتقال أفراد سوريين مسيحيين.

ومؤخراً تضمن تقرير الحريات الدينية في العالم لعام 2020 الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية اتهامات واسعة لتركيا، وقال تقرير إنه في عام 2019، ظلت ظروف الحرية الدينية في تركيا "مقلقة"، مع استمرار السياسات الحكومية التقييدية والتدخل في الممارسات الدينية وزيادة ملحوظة في حوادث التخريب والعنف المجتمعي ضد المتدينين المنتمين لأقليات.

وجاء في التقرير أنه على مدار العام الماضي، استمرت الحكومة التركية في فصل واحتجاز واعتقال الأفراد المنتمين أو المتهمين بالانتماء لرجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، الذي تعتبره أقرة مدبراً لمحاولة انقلاب فاشلة في 2016.

واتهم التقرير الحكومة التركية بانتهاك الحرية الدينية للعلويين، أكبر الأقليات الدينية في البلاد، وقال إنهم لا يزالون غير قادرين على الحصول على اعتراف رسمي بدور العبادة الخاصة بهم على الرغم من وجود حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يؤكد أن هذه السياسات تنتهك حقوق العلويين.

إسطنبول - كشفت منظمة حقوق الإنسان المسيحية الدولية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، عن زيادة ملحوظة في حوادث انتهاكات الحرية الدينية المبلغ عنها في تركيا مع مطلع العام 2021، إضافة إلى الدول التي تتواجد فيها تركيا عسكرياً.

وقالت المنظمة في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني، إن اللوائح الحكومية تمنع وصول المسيحيين بشكل اعتيادي إلى الكنائس، حيث تعتبر مبانئها مصدر دخل من قبل الدولة التي توصل تحويل بعضها إلى مساجد.

ويرى مراقبون أن السلطات التركية تتجاهل عن قصد متابعة القضايا التي تشمل ضحايا مسيحيين إلى جانب تجاهل الاهتمام بكنائس البلاد التي يتم تحويل المزيد منها إلى مساجد أو متاحف.

وفي يوليو، أعادت تركيا فتح موقع أيا صوفيا الشهير في إسطنبول أمام عبادة المسلمين كمسجد بعد أن قضت أعلى محكمة إدارية في البلاد بأن تحويل المبنى عام 1934 إلى متحف في تركيا من قبل رجل الدولة المؤسس للجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، أمر غير قانوني، وهو ما أثار استياء دولياً.

وتشمل بعض التغييرات أيضاً، ترميم كنيسة القديس ميخائيل في مقاطعة طرابزون بهدف إعادة افتتاحها كمتحف في وقت لاحق من هذا العام، وتدمير كنيسة القديس طوروس الأرمنية في مقاطعة كوتاهيا.

وشددت المنظمة المسيحية الدولية على أن المحاكمات المتعلقة بأعضاء الأقلية المسيحية في البلاد قد توقفت بشكل مؤقت.

ولفتت إلى تأجيل محاكمة الراهب السرياني الأب صفيير بالين بتهمة دعم الإرهاب لتقاسم الطعام مع عضو في حزب العمال الكردستاني المحظور. ويواجه الراهب ما بين عامين و15 عاماً في السجن إذا ما أدين بالتهمة الموجهة إليه.

وفي قضية أخرى تتعلق باختفاء الزوجين المسيحيين المسنين هرمز وشيموني ديريل، لم يتم إجراء تحقيق جاد من قبل السلطات التركية في تحديد الجناة ومحاسبتهم، وفقاً للمنظمة. واختفى الزوجان السريانين، من سكان القرية المسيحية الوحيدة في بلدة بيتوشيباب، كوفانكايا (مهري)، في 7 يناير 2020.

واطلقت السلطات التركية عملية بحث وإنقاذ فاشلة، حيث تم العثور على جثة شيموني المقتولة بعد شهرين، في 20 مارس 2020، لكن مكان هرمز لا يزال مجهولاً.

ألمانيا تكثف جهودها لتجفيف منابع التمويل الأجنبي للمساجد

الاستخبارات تدعو إلى تعزيز الدعم الحكومي للاتحادات الإسلامية



فك ارتباط المساجد بالحركات الإسلامية

لو أراد هؤلاء تحقيق أهدافهم بوسائل سياسية دون عنف.

وفي وثيقة تعزز مخاوف بشأن تأثير الشؤون الداخلية في الكتلة البرلمانية للاتحاد عرضها للنقاش، جاء طرح لموقفها بأنه يجب فحص "ما إذا كان ممكناً إدخال سجل للمساجد على نحو مطابق للدستور في ألمانيا أم لا، وكذلك الطريقة التي يمكن من خلالها القيام بذلك".

وأضافت الوثيقة أن نواب البرلمان الألماني (بونديستاغ) المشاركين في عمل الوثيقة يرون أنه لا بد من توسيع نطاق صلاحيات سلطات هيئة حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية في ألمانيا) في هذا النطاق من أجل تمكينها بشكل أفضل من استيضاح أي تأثير محتمل لجمعيات قائمة على إدارة مساجد عن طريق تحويلات مالية من الخارج.

وأكد المتحدث باسم شؤون السياسة الداخلية في الكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحي، مينايس ميدلبرج "من المهم منع أي تمويل أجنبي بشكل تام.. ومن الضروري أيضاً توفير الشفافية من أجل اكتشاف أي تأثيرات محتملة".

واقترح ساسة الاتحاد المسيحي في الوثيقة أيضاً أنه من المقرر استكشاف "إلى أي مدى يؤثر التيار الإسلامي المتشدد على أطفال وشباب وكهول" من خلال دراسة علمية.

تمويلها خارجياً خاصة من تركيا لهذا أصدرت "شريعة مبادئ" لمكافحة الانفصالية والانحزالية وبعث المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية إلى اعتمادها. وتعمل "شريعة المبادئ" على ضمان مكافحة التطرف بين أبناء الجالية المسلمة والحفاظ على قيم الجمهورية وتكوين أئمة يحترمون الهوية والثقافة الفرنسية.

ويرفضون الفكر المتطرف. كما ترفض شرعة المبادئ استجواب أئمة من الخارج حيث تم إنهاء قرار التعاون مع أئمة أتراك في هذا الجانب.

وأشارت هذه الإجراءات انتقادات السلطات التركية التي حاولت اتهام فرنسا بممارسة التضييق والتمييز ضد المسلمين.

وحذر رئيس المكتب الإقليمي لحماية الدستور في ولاية بافاريا، بوركهارد كورنر، من خطر الإسلاميين غير المائلين للعنف، وقال "هدفهم هو إعادة تشكيل دولة القانون الديمقراطي إلى دولة إسلامية على المدى الطويل عبر التلاعب ونشر الأيديولوجية"، مضيفاً أنهم يسعون وراء أهدافهم المتطرفة بوسائل سياسية ضمن النظام القانوني القائم.

ويعتزم ساسة معينون بالشؤون الداخلية في الاتحاد المسيحي الشريك في الائتلاف الحاكم بألمانيا، تعزيز التصدي لأنشطة الإسلاميين في بلادهم، حتى

للشؤون الدينية الخاضع لسيطرة حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وأثيرت مؤخراً مخاوف بشأن تأثير الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية، الذي يعتبر نزاع الحكومة التركية في ألمانيا، على الجالية المسلمة في البلاد، وتحريكها وفقاً لأجندته.

وفي خضم الخلاف الذي اندلع بين برلين وأنقرة خلال منتصف عام 2017، حذر وزيران المانيان في حديث إلى صحيفة شبيغل واسعة الانتشار من أنه يجب "منع استيراد أيديولوجية أردوغان الخطيرة إلى ألمانيا عبر المساجد".

وسبق أن أجرت السلطات الألمانية تحقيقات مع هذا الاتحاد الذي يدفع الرواتب إلى الأئمة في المساجد المدارة من قبله، بسبب الشبهات بتورط بعض موظفيه في التجسس على معارضين أتراك مقيمين في ألمانيا.

وفي حالات أخرى، وقع عدد من المساجد الممولة من الخارج وسط اهتمام الشرطة وتم إغلاق بعضها بسبب ترويجها للأفكار المتطرفة.

وتشير الدوائر الألمانية إلى أن الأساس الفكري الذي بني عليه الفكر المتشدد الذي تبنته العنق هو فكر تيارات الإسلام السياسي المدعوم من تركيا. وكانت فرنسا أول دولة أوروبية تفتنت إلى خطر تلك المجموعات وخطر

تريد ألمانيا، عبر حزمة جديدة من الإجراءات قيد الدراسة، مكافحة التطرف الإسلامي لمنع وقوع أحداث إرهابية مماثلة لتلك التي حدثت في فرنسا مؤخراً. ويركز أعضاء من البوندستاغ (البرلمان) في خطوة أولى على تجفيف منابع التمويل الخارجي للمساجد.

برلين - تعكف ألمانيا، التي شهدت على مدى السنوات الماضية هجمات إرهابية، على مراجعة ترسانة قوانينها في مواجهة التطرف الإسلامي ومانع تمويله، وذلك في إطار خطة شاملة لمعاداة الجهود الأمني الذي يبدو أنه فشل لوحده في التصدي إلى هذه التهديدات.

ويعا رئيس المكتب الإقليمي لحماية الدستور (الاستخبارات الداخلية) في ولاية تورينغن الألمانية، شتيفان كرامر، إلى تعزيز دعم الدولة للاتحادات الإسلامية والمساجد في ألمانيا في إطار مكافحة التطرف الإسلامي.

وقال كرامر الأربعاء "طالما أننا لا نجعل ذلك ممكناً فلن يكون لدينا شريك على الجانب الآخر، ولن يمكننا تعزيز هياكل جديرة بالاهتمام أيضاً، ما يدفع الجاليات الإسلامية إلى الحصول على الدعم المالي من مكان آخر".

وأضاف كرامر "إذا كان الإسلام ينتهي إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وأقول نعم إنه ينتمي إليها فعلياً أن نقدم له نفس الفرص التي نقدمها للطوائف الدينية الأخرى.. إننا نتفصل من مسؤوليتنا كدولة ألمانية عندما نسمح لأخرين مثل اتحاد دينيبي الإسلامي التركي بتسييد تكاليف تدريب الأئمة وتطوير وإمداد الجاليات".

مخاوف بشأن تأثير الاتحاد الإسلامي التركي، نزاع أردوغان في ألمانيا، على الجالية المسلمة وتحريكها وفقاً لأجندته

وتزايد القلق في البلاد التي يبلغ تعداد الجالية المسلمة فيها خمسة ملايين شخص، بشأن التمويل الخارجي بالدرجة الأولى من قبل تركيا، حيث يدار نحو 900 مسجد من قبل الاتحاد التركي الإسلامي

إسرائيل تلوح بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية

وأشارت الصحيفة إلى أن كوخافي كلف "الدائرة الاستراتيجية والدائرة الثالثة بالجيش"، المعروفة أكثر باسم "مديرية إيران"، بوضع ثلاثة بدائل، لـ"تقويض جهود إيران النووية أو، إذا لزم الأمر، لمواجهة العدوان الإيراني، والتي سيتم تقديمها قريباً إلى الحكومة".



تساحي هانغبي
قد لا يكون هناك مقر من مهاجمة منشآت إيران النووية

وقالت "تتطلب الجهد إضافة للمباريات إلى ميزانية الدفاع"، فيما لم توضح الصحيفة ماهية هذه البدائل.

وكشفت تقارير إعلامية إسرائيلية أن إيران اتخذت مؤخراً عدة خطوات قد تسمح لها بأن تختصر بشكل كبير الوقت الذي سيستغرقه تطوير سلاح نووي، إذا قرر النظام الاندفاع إليه، رغم إعلانها رغبتها في التفاوض على اتفاق نووي جديد.

وأشارت التقارير إلى أن تحركات إيران الأخيرة، بما في ذلك تكديس اليورانيوم المخصب منخفض الدرجة، وتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة، وتوسيع العديد من المنشآت النووية، ومتابعة تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 20 في المئة، ومؤخراً، الإعلان عن خطط لإنتاج معدن اليورانيوم لوقود المفاعل، يعني أن توجه إيران نحو الأصول النووية أخذ في الازدياد.

ونكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، الثلاثاء، أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابيت"، سوف يجتمع الأحد المقبل، لبحث "الملف الإيراني" على وقع تقديرات باستئناف الإدارة الأميركية مفاوضاتها مع طهران.

وكانت إسرائيل قد عارضت بشدة، الاتفاق الذي توصلت له إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، والدول الكبرى، مع إيران حول برنامجها النووي عام 2015.

وتشعر إسرائيل بالقلق من اهتمام الرئيس الأميركي جو بايدن بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وتصر على أن مثل هذه الخطوة ستعزز قدرة إيران على متابعة برنامج الأسلحة النووية، بدلاً من إضعافها.

وتعتقد تل أبيب أن الإدارة الجديدة حريصة كذلك على القضاء بأسرع ما يمكن وبفعالية على جميع شواهد إرث ترامب. ووفقاً لمسؤولين عسكريين إسرائيليين، فإن مثل هذه الخطوة في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ستكون كارثية.

وفي وقت سابق أوعز رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، إلى الجهات المختصة بالجيش، بوضع خطة جديدة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني.

وقالت صحيفة إسرائيل اليوم "جاءت الخطوة مدفوعة بالتحركات الأخيرة من جانب طهران، التي تشير إلى أنها تخطط لتسريع العمل في برنامجها النووي".

القدس - لوح وزير إسرائيلي بارز، الأربعاء، بإمكانية شن بلاده هجوماً على المنشآت النووية الإيرانية، فيما أوعز رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، إلى الجهات المختصة بالجيش، بوضع خطة جديدة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني.

وقال وزير شؤون المستوطنات تساحي هانغبي، لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية، إن "الولايات المتحدة لن تهاجم المنشآت النووية في إيران، ويجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت ستقبل إيران نووية"، مضيفاً "ستتبع على إسرائيل التصرف بشكل مستقل لتجنب هذا الخطر".

وبشأن احتمال شن هجوم إسرائيلي على إيران، قال هانغبي "لقد رأينا بالفعل ردود فعل ضد الإيرانيين الإيرانيون

محدودون للغاية في ردود أفعالهم، وقد لا يكون هناك مقر في المستقبل". وحذر مسؤولون إسرائيليون، في الأيام الأخيرة، من عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران التي كانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب انسحبت منه عام 2018.

والثلاثاء، قال يوفال شتاينتس، وزير الطاقة الإسرائيلي، في تصريحات لهيئة البث، إن إيران بحاجة إلى عام أو عامين، لاكتلاك "السلاح النووي".

وكانت هيئة البث، قد قالت، الإثنين الماضي، إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد تراس اجتماعاً، الأحد، بمشاركة مسؤولين عسكريين وسياسيين "لمناقشة الميزانية المطلوبة لضربة محتملة على إيران، إذا لزم الأمر".



مواقع إيران النووية تحت مجهر إسرائيل

تزايد الدعوات للعصيان المدني في ميانمار

وكانت سو تشي قد توقعات احتمال حصول انقلاب فاعث رسالة خطية قبل اعتقالها حث فيها الشعب على "عدم القبول بالانقلاب". لكن الخوف من أعمال انتقامية لا يزال كبيراً في البلاد التي عاشت منذ استقلالها عام 1948 تحت حكم دكتاتوريات عسكرية على مدى خمسين عاماً.

واعتبر فرنسيس وايد وهو صاحب مؤلفات عن البلاد أن "الشعب يدرك إلى أي حد يمكن أن يستخدم الجيش العنف وعدم إكترائه بالسمعة الدولية، وهذا يمكن أن يكبح الرغبة في التعبئة".

وأثار الانقلاب الذي اعتبره الجنرال مين أونغ هلاينغ الذي بات يجمع حالياً كل السلطات تقريباً على رأس حكومة عسكرية، أن "لا مفر منه"، موجة إبدانات دولية.

وبعدما هدت بفرض عقوبات جديدة، صعدت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لهجتها الثلاثاء ضد ميانمار، في أول اختبار دولي للرئيس الأميركي الجديد.

وقالت مسؤولة أميركية "خلصنا إلى أن أونغ سان سو تشي زعيمة الحزب الحاكم في ميانمار ووين مينت رئيس الحكومة المنتخب أقبالا في انقلاب عسكري".

ويعطل هذا القرار تقديم المساعدة المباشرة لدولة ميانمار، لكن هذا القرار يبقى رمزياً لأن الجيش يتعرض أساساً لعقوبات منذ الفطاع التي ارتكبتها جنوده في 2017 ضد أقلية الروهينغا المسلمة، في أزمة دفعت بحقق الأمم المتحدة إلى اتهام ميانمار بارتكاب عمليات "إبادة".

رانغون (ميانمار) - تكثفت الدعوات إلى العصيان المدني الأربعاء في ميانمار، فيما اتهمت واشنطن بشكل رسمي العسكريين بتنفيذ "انقلاب"، وهددت بعقوبات جديدة ضد السلطات العسكرية.

وكان الجيش قد أنهى الإثنين بشكل مفاجئ الانتقال الديمقراطي الهش في البلاد عبر فرض حالة الطوارئ لمدة سنة، واعتقل رئيسة الحكومة المدنية بحكم الأمر الواقع أونغ سان سو تشي ومسؤولين آخرين من حزبيها.

وبعد يومين من هذا الانقلاب الذي شددت به عدة عواصم أجنبية، ظهرت أولى إشارات رفضه على شبكات التواصل الاجتماعي.

واطلقت مجموعة تدعى "حركة العصيان المدني" على فيسبوك بانثت تعدّ صباح الأربعاء نحو 150 ألف مشترك، شعارات عبر صفحتها من قبيل "عار على الجيش" و"العسكريون لصووص"، ووردت على هذه الصفحة تعليقات لأطباء وممرضين لم يترددوا عن إعلان رغبتهم في الاحتجاج.

وكتب هؤلاء العاملون في القطاع الصحي في إعلان مشترك "سنطعن فقط حكومتنا المنتخبة ديمقراطياً" فيما يعترض الجيش على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر الماضي وحققته فيها الرابطة الوطنية فوزاً كبيراً.